

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٠٢

الخميس، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

مشروع المقرر (A/75/L.133)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع

المقرر A/75/L.133، المعنون "موعد اختتام أعمال دورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع

المقرر A/75/L.133؟

أُعتمد مشروع المقرر A/75/L.133 (المقرر ٥٧٧/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه انتباه الجمعية العامة إلى

مشروع المقرر A/75/L.134، الذي عُمم في إطار البند ٢٥ من جدول الأعمال، المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية". ويذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال

في جلستها العامة الثامنة والأربعين المعقودة في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٢٠. ولكي تبت الجمعية في مشروع المقرر، سيكون من

الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٢٥ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب

النظر في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر

٢٠٢٠، إحالة البند ٢٥ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية.

ولتمكين الجمعية من البت في مشروع المقرر على وجه السرعة،

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود النظر في البند ٢٥ من جدول

الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٤/٧٥ بـ).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

مشروع المقرر (A/75/L.134)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/75/L.134. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): يُقدم هذا البيان وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرة (ب) من مشروع المقرر A/75/L.134، تقرر الجمعية العامة أيضا عقد مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية على أساس سنوي بعد فترة وجيزة من الجزء المتعلق بـ "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل الاسترشاد بمناقشاته، في حدود الموارد المتاحة، مع السعي إلى الحصول على تمويل إضافي من خلال التبرعات عند الاقتضاء.

ولن ينطوي اعتماد مشروع المقرر على أي آثار في الميزانية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية. وعملا بالفقرة (ب) من مشروع المقرر، من المفهوم أن المؤتمر السنوي سيستمر يوما واحدا ويشتمل على جلستين: جلسة في الصباح وأخرى بعد الظهر. ومن شأن ذلك أن يشكل إضافة إلى عبء العمل المتعلق بالاجتماعات المنوطة بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والتي سيتم استيعابها في حدود الموارد المتاحة بحسب توفرها. وإذا تم تمديد المؤتمر لفترة أطول، سيتعين تغطية تكاليف الخدمة الإضافية من التبرعات. ومن أجل ضمان أعلى احتمالات توفر خدمات الترجمة الشفوية، يتعين تحديد تاريخ المؤتمر بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وقد عُمل البيان الذي قرأته للتو من خلال الحيز العام على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE وسُيتاح في يومية الأمم المتحدة تحت وصلة البيانات الإلكترونية لهذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي الذي يرغب في التكلم شرحا للموقف قبل اعتماد المقرر.

السيد أريولا راميريس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أوافي الجمعية العامة بعلومات بشأن مشروع المقرر A/75/L.134، الذي يهدف إلى تعزيز مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. وكان شرفا عظيما أن تطلبون مني، سيدي الرئيس، قيادة الحوار غير الرسمي الذي استكشف الإمكانات التي تمكن هذا الحدث من أن يكون أقل جمودا وأكثر دينامية. وقد أسعدني أن أضطلع بهذا التحدي لأنني أعتقد اعتقادا راسخا أن الغرض من مؤتمر إعلان التبرعات اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالتمويل المستدام والمرن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر حيوي لقدرتها على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب أزمة مرض فيروس كورونا وتحقيق أهدافها الإنمائية. وهذا يمكننا من الوصول إلى الأشخاص الذين نخدمهم عن طريق تحسين الأنشطة التنفيذية الإنمائية والوفاء بالتزامنا - كما نقول بانتظام داخل الأمم المتحدة - من أجل عدم ترك أحد خلف الركب.

وفي الأشهر القلائل الماضية، تشاورنا مع الدول الأعضاء من خلال حوار غير رسمي وتبادلات كتابية لمناقشة مختلف الخيارات. إن تقديم مشروع مقرر اليوم هو نتيجة تلك المناقشات، وأود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة وتعاونها البناء خلال المشاورات غير الرسمية. وبصفتي ميسرا، أخذت في الاعتبار آراء الدول الأعضاء من أجل وضع نص متوازن يمكن أن يؤيده الجميع.

ويعدل النص النهائي نطاق المؤتمر وموعده السنوي. وسيمكن التغيير في النطاق المؤتمر من أن يشمل جمع الأموال لأنشطة المنظومة برمتها التي تركز على النتائج الجماعية، وهو حافز هام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعنصر أساسي في تحقيق أهدافها. وسيشمل المؤتمر أيضا صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي تعمل في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وسيكفل تغيير الموعد السنوي للمؤتمر أن يتم استكمال المناقشات التي تجري في الجزء المتعلق بتطوير الأنشطة التنفيذية

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في
البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ١٩ و ٧٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع المقرر (A/75/L.130)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر
A/75/L.130 المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ لدعم تنفيذ
الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار
والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر
A/75/L.130؟

أُعتمد المقرر A/75/L.130 (المقرر ٥٧٨/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت
المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في
البند الفرعي (أ) من البند ٧٦ من جدول الأعمال والبند ٧٦ من جدول
الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ
والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ
والدعم الدولي

في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك استرشاده بالتحليل
السنوي للأمين العام لتمويل نظام التنمية الذي نشر في نيسان/أبريل.

كما أن الموعد السنوي الجديد للمؤتمر، بعد فترة وجيزة من الجزء
المتعلق بتطوير الأنشطة التنفيذية، سيجعله أكثر ملاءمة وتوافقا مع
دورات الميزانية للجهات المانحة الرئيسية. ونحن سعداء بهذه النتيجة
ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه التغييرات ستساعد المؤتمر على أن يكون
أكثر فعالية في تحقيق أهدافه. وكان من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن
الوفود استقبلت النص أيضا استقبالا حسنا للغاية ولم تتم مخالفة إجراء
الموافقة الصامتة للمشاورات غير الرسمية، وهو ما يجسد تصميم كل
عضو. وأود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على تكلفتي بهذه
المهمة الهامة. كما أشكر مرة أخرى جميع الوفود على مشاركتها
وإعرابها عن آرائها أثناء عملية المشاورات المثيرة.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على ما قامت به الأمانة العامة
من عمل بضمير وفي الوقت المناسب وعلى نحو تفصيلي، لا سيما
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية، اللتين كان دعمهما عاملا أساسيا في العملية برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق
شرح الموقف قبل اعتماد مشروع المقرر.

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/75/L.134
المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات من أجل
الأنشطة الإنمائية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر
A/75/L.134؟

أُعتمد مشروع المقرر A/75/L.134 (المقرر ٥١١/٧٥ بـ).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري
للسفير خوليو أريولا راميريس، ممثل باراغواي، ميسر المشاورات
الحكومية الدولية، الذي أدار باقتدار المناقشات والمفاوضات المعقدة.
وأنا واثق من أن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب له عن
خالص تقديرنا.

مشروع القرار (A/75/L.111/Rev.1)

الصحراوي، ممثل الجزائر، على قيادته المتميزة لهذه العملية والإشراف عليها. ونود أيضا أن نشكر جميع الشركاء على التزامهم الفعال، الذي مكنا من التوصل إلى نص بتوافق الآراء.

وفي السنوات القليلة الماضية، اعتمد هذا القرار السنوي الهام لأفريقيا بتصويت مسجل أثر سلبي على التضامن والشراكة العالميين. وقد بذلت مجموعة ال ٧٧ والصين جهودا هائلة لمعالجة شواغل جميع الأطراف، وأظهرت أكبر قدر ممكن من المرونة في صياغة صيغة بديلة لقرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص.

ويجب أن نؤكد من جديد أن التعاون الدولي بروح المنفعة المتبادلة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية. وإن أخذ ذلك في الاعتبار، سنكتف جهودنا للتعاون مع جميع الشركاء في جميع أنحاء العالم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتآزر مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، من أجل التنمية المشتركة والازدهار في جميع البلدان الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.111/Rev.1، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت تركيا أيضا أحد مقدمي مشروع القرار A/75/L.111/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/75/L.111/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.111/Rev.1 (القرار ٣٢٢/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن هذه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا لعرض مشروع القرار A/75/L.111/Rev.1 بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

السيد ديان (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

نود أولا أن نؤكد أن بلدان أفريقيا قد عززت التزاماتها وإجراءاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وواصلت الاضطلاع بالإجراءات والجهود اللازمة لتحقيق التعافي المستدام والمرن من جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، من المهم تسليط الضوء على دورها الحاسم في تحويل خطة التنمية من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الالتزام الراسخ لقادة جميع البلدان بتعددية الأطراف، والدور المركزي للأمم المتحدة، وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن مشروع القرار A/75/L.111/Rev.1، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، هو بمثابة تعهد مشترك من أفريقيا وجميع شركائها، يستند إلى رؤية مشتركة وإيمانهم الراسخ والمشارك بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر في أفريقيا ووضع القارة على طريق النمو والتنمية المستدامين.

إن مجموعة ال ٧٧ والصين، التي تؤيد مشروع القرار، دعمت على الدوام طموح مجموعة الدول الأفريقية في تشجيع التعاون الدولي مع أفريقيا بروح من المنفعة المتبادلة والتضامن الدولي. ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لمجموعة الدول الأفريقية، ممثلة في المنسقين، السيدة مريم الهالالي، ممثلة المغرب، والسيدة ليلي موانجيلا، ممثلة كينيا، على تنشيط نص مشروع القرار السنوي وتبسيطه وتعزيزه وعلى عملهما الممتاز بصفتهما ممثلتين لمجموعة ال ٧٧ والصين خلال عملية التفاوض. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الميسر، السيد أحمد

جهودا هائلة لتقديم نص مبسط وموجز وملامح للغرض المنشود، ويحقق نتائج أفضل بشأن الرسائل الرئيسية للقرار السنوي. لقد كان بالفعل مسعى ناجحا. وأود أن أعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا للمنسقين اللتين أدارتا المفاوضات بشأن مشروع القرار ببراعة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة وإسهامها القيم طوال عملية التفاوض. وترحب مجموعة الدول الأفريقية بالجهد الجماعي الرائع الذي بذل هذا العام للنظر في آراء جميع الأطراف وشواغلها والمرونة التي أبدتها في صياغة صيغة توافقية في جميع نصوص القرار. كما نشكر الميسر على عمله الدؤوب وجهوده الرامية إلى المضي قدما بالعملية نحو التوافق في الآراء.

وأخيرا، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على دعمه طوال عملية الإعداد والتفاوض.

السيدة وايت (كندا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا وبلدي، كندا. ونود أن نشكر الميسر، ممثل البعثة الدائمة للجزائر، وكذلك جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات المتعلقة بالقرار ٣٢٢/٧٥، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على مشاركتهم النشطة والبناءة. ووفود بلداننا مسرورة للغاية لأن القرار السنوي قد عاد إلى مسار التوافق في الآراء بعد سنوات من الخلاف. ونود أن نهنيئ زملائنا من الوفود الأفريقية على ضمان استمرار تركيز القرار على المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لقارتهم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريولا راميريس (باراغواي).

وهذا القرار مهم لأفريقيا، وكذلك لكندا وأستراليا ونيوزيلندا. ونؤيد الأهداف والتطلعات العامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك الحاجة إلى تنمية متوازنة ومتكاملة واقتصادية واجتماعية وبيئية. ونؤيد بقوة أيضا الالتزامات بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع وتمكين جميع الفتيات والنساء، لأنهن يؤدين دورا أساسيا في النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة. واليوم يسر كندا وأستراليا ونيوزيلندا الانضمام إلى توافق

البيانات تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة حمدوني (المغرب) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لغينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تقدر مجموعة الدول الأفريقية وترحب باعتماد القرار ٣٢٢/٧٥ بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتوافق الآراء. ويمكن القرار في صميم أولويات أفريقيا ويعتبر معلما بارزا في تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتآزر مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على قيمته.

ويتيح قرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حيزا بالغ الأهمية للتركيز على المجالات التي تحتاج إلى دعم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي مجالات تحتاج إلى مزيد من الاهتمام لأنها تأثرت بشدة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة تأكيد أهمية الدعم الدولي لتنمية أفريقيا، كما ورد في القرار. وتود مجموعة الدول الأفريقية أيضا أن تؤكد على الدعوة المحددة الواردة في الفقرة ٩ إلى التضامن العالمي فيما يتعلق بالحصول العادل على اللقاحات في أفريقيا. ويلزم اتخاذ إجراءات فورية على وجه السرعة لتمكين الوصول العالمي المنصف والميسور التكلفة وفي الوقت المناسب إلى لقاحات كوفيد-١٩ المأمونة والفعالة وإلى خدمات التشخيص والرعاية الصحية. وتؤكد مجموعة الدول الأفريقية أيضا أن التعاون الدولي بروح المنفعة المتبادلة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لجميع البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية. وإذ تضع مجموعة الدول الأفريقية ذلك في الاعتبار، تظل ملتزمة بزيادة جهودها والتعاون مع جميع شركائها الإنمائيين.

وفي هذا العام، بالرغم من تأثير كوفيد-١٩ على أساليب عملنا، بذلت مجموعة الدول الأفريقية، بدعم قيم من مجموعة الـ ٧٧ والصين،

وتعلق المملكة المتحدة أهمية كبيرة على التنمية المستدامة في أفريقيا. ونحن ندعم الجهود التي تقودها أفريقيا لإطلاق العنان للنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتعزيز الأمن والاستقرار، وبناء القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ والاستثمار في التعليم والصحة وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأفريقي. ويسرنا أن نرى توافق الآراء هذا العام بشأن هذا القرار المهم (القرار ٣٢٢/٧٥) ونود أن نعرب عن تقديرنا للمرونة وحسن النية اللتين أبديهما الأعضاء من أجل بلوغ ذلك الإنجاز. ويركز النص على القضايا ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمستقبل أفريقيا، وقدرتنا على التوصل إلى توافق في الآراء تدل على أن التحديات السابقة لا تحول دون التعاون في المستقبل.

السيد فوغارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
من دواعي سرور الولايات المتحدة أن ترى توافقا في الآراء بشأن نص القرار ٣٢٢/٧٥ اليوم.

ونحن ملتزمون بشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي، ونؤيد بقوة جهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف وطموحات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويسرنا الالتزام البناء والنهج القائم على توافق الآراء الذي أبدته جميع الأطراف طوال مسار المفاوضات، بهدف تحقيق أفريقيا أكثر استقرارا وازدهارا. وأود أن أعتمد هذه الفرصة لتوضيح موقف الولايات المتحدة من بعض العبارات الواردة في القرار.

فيما يتعلق بالإشارات إلى مبادرة تعليق خدمة الدين الواردة في الفقرة ١٨ من المنطوق، فقد أوضحت مجموعة العشرين بجلاء أن تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ هو التمديد النهائي في هذا الصدد، وأن البلدان التي تحتاج إلى تخفيف إضافي لعبء الدين ينبغي أن تسعى إلى معالجة الديون وفقا للإطار المشترك. وتشير حقيقة أن ثلاثة بلدان فقط طلبت حولا ضمن الإطار المشترك، إلى أن تأجيل مدفوعات خدمة الدين على نطاق واسع في إطار مبادرة تعلي خدمة الدين ليس ضروريا بعد عام ٢٠٢١، لا سيما في ضوء مبادرات مؤسسات مالية دولية مهمة أخرى لدعم البلدان النامية. لذلك يجب أن ننأى بأنفسنا عن الفقرة ١٨ من المنطوق.

الآراء، ومن ثم تقديم دعمها القوي للمبادئ المنققة عليها دوليا للتنمية والتعاون والتنمية المستدامة للجميع.

السيد شوفات (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نرحب باعتماد القرار ٣٢٢/٧٥ بتوافق الآراء بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتضمن القرار عناصر مهمة للغاية، ونؤيد مضمونه تأييدا كاملا. إن العودة إلى نص قائم على التوافق في الآراء ومتوازن يعبر بحق عن أهمية القرار. ونأمل أيضا في أن يُعتمد مشروع القرار A/75/L.112/Rev.1، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا" بتوافق الآراء غدا.

السيدة زالاني (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود هنغاريا أن تعرب عن تقديرها للميسر والمنسقين على عملهم الدؤوب والتزامهم بصياغة القرار ٣٢٢/٧٥، الذي اعتمدناه منذ لحظات. وفي الوقت نفسه، نود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

نود أن نذكر الجمعية بأن هنغاريا صوتت ضد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية عند اعتماده (انظر A/73/PV.60) وأنها لا تشارك في تنفيذه بأي شكل من الأشكال. لهذا السبب لا يمكن لهنغاريا أن تقبل أي إشارة إلى ذلك الاتفاق في القرار، لا سيما بالنظر إلى أن الإشارة الواردة في الاتفاق إلى الهجرة هي الحل الأفضل لسوق العمل والمشاكل الديمغرافية لبلدان المقصد. وتؤمن هنغاريا بفعالية الدعم المقدم في الموقع للبلدان النامية، بما يكفل للسكان المحليين حياة سلمية ومزدهرة في بلدانهم الأصلية، وليس في تشجيع هجرتهم. لذلك تعمل الحكومة الهنغارية على تنفيذ برامج إنمائية تضع حولا دائمة محليا للمحتاجين وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ولهذا السبب لا يمكننا قبول الإشارة إلى الاتفاق في القرار ٣٢٢/٧٥ ونود أن ننأى بأنفسنا عن الفقرة الثامنة عشر من ديباجة الاتفاق.

السيد ريد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسر والمفاوضين على عملهم الشاق في مفاوضات هذا العام بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونحن ملتزمون بالعمل مع الجهات المانحة الأخرى لتحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن. ونلاحظ أن صيغة وصف هدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار الواردة في الفقرة ١٣ تتضمن صياغة لم تنعكس في الهدف نفسه بصيغته التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونشدد على أن ذلك الهدف ينبغي أن يفهم بمعناه الذي أُعتمد في ذلك المنتدى وأنه لا ينبغي فهم أي شيء في هذه الصياغة على أنه يغير ذلك الهدف. ويسر الولايات المتحدة، بهذه التوضيحات، أن تتضمن إلى توافق الآراء بشأن القرار.

وأود أن أختتم بياني بتقديم خالص شكرنا للجزائر على دورها كميسر وعلى قيادتها، التي ساعدتنا في التوصل إلى توافق في الآراء للمرة الأولى منذ أربع سنوات.

السيد ليو ليكون (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل غينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد كان دعم الصين الراسخ لقضية السلام والتنمية في إفريقيا ثابتاً. ونقف صفا واحداً مع أفريقيا في السعي إلى تحقيق التنمية المشتركة وسنواصل المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المشتركة لمبادرة الحزام والطريق من أجل دعم البلدان الأفريقية على مسار إنمائي يتماشى مع ظروفها الوطنية الخاصة ويسرع تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ومنذ ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، سلمت الصين شحنات متعددة من إمدادات الطوارئ والمساعدات الطبية إلى البلدان الأفريقية. وقد قدمنا لقاءات كوفيد-١٩ لأكثر من ٣٠ بلداً أفريقياً محتاجاً وبدأنا في بناء مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها قبل الموعد المحدد. وقد نفذنا بالكامل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين ووقعنا اتفاقات مع ١٦ بلداً أفريقياً لتخفيف عبء الدين. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ألغينا القروض المعفاة من الفائدة المقرر استحقاقها في نهاية عام ٢٠٢٠ لخمس عشرة بلداً أفريقياً. وفي نهاية هذا العام، سوف تعقد

وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على شرح موقفها من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على النحو المبين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/69/PV.101)، الذي يواصل توجيه مشاركة الولايات المتحدة في خطة عام ٢٠٣٠ اليوم. وعلى وجه التحديد، تقرر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه يجب على كل بلد أن يعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لسياساته وأولوياته الوطنية، وأن تلك الجهود لا تخل بقراراته وإجراءاته الجارية في مندييات أخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية، وفقاً للفقرتين ١٨ و ٥٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أو تشكل سابقة بخصوص تلك القرارات أو الإجراءات.

وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، تؤكد الولايات المتحدة من جديد وتقدر مواقف الوفود الأخرى التي تعترف في القرار بأن الإشارات إلى نقل التكنولوجيا أو إتاحتها تشير إلى نقل التكنولوجيا بأحكام وشروط طوعية ومتفق عليها بصورة متبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الإشارات إلى الحصول على المعلومات أو المعرفة، تتعلق بمعلومات أو معرفة متاح بإذن من الحائز الشرعي.

وبينما تقرر الولايات المتحدة بأن منظومة الأمم المتحدة تستخدم بصورة متزايدة مصطلح "التدفقات المالية غير المشروعة"، ما زلنا يساورنا القلق إزاء حقيقة أن هذا المصطلح يفقر إلى تعريف دولي متفق عليه.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٣، تترك الولايات المتحدة أن تعبئة التمويل على النطاق المطلوب لمعالجة أزمة المناخ تتطلب تمويلاً واستثماراً من مجموعة واسعة من المصادر والقنوات العامة والخاصة. وتؤكد الولايات المتحدة أيضاً الأهمية البالغة للمادة ٢-١ (ج) من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، التي تحدد هدفاً يتمثل في "جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ"، وهو أمر محوري للجهود العالمية الرامية إلى إبقاء هدف الحد من الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية في المتناول. ونعترف أيضاً بأهمية هدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار،

المجالات وستتخذ إجراءات ملموسة وستظل ملتزمة بالتعاون الذي يحقق المنفعة للجميع، فضلا عن ضخ زخم جديد وأكبر في تحقيق التنمية المشتركة للصين وأفريقيا وبناء مجتمع تتقاسم فيه البشرية مستقبلا مشتركا.

السيدة كافكوبا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وتود أن تقدم بعض الملاحظات الموجزة بصفتها الوطنية.

يسر الجمهورية التشيكية أن تتضم إلى توافق الآراء بشأن القرار الهام المتخذ اليوم (القرار ٣٢٢/٧٥)، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي". ونسلم تماما بأهمية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتساعد الجمهورية التشيكية من خلال تعاونها الإنمائي البلدان الشريكة في أفريقيا في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، وكذلك في بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

لم تتضم الجمهورية التشيكية إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولم تشارك في المؤتمر الحكومي الدولي في مراكش وصوتت معارضة للقرار ١٩٥/٧٣، الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه الاتفاق العالمي، وذلك لأسباب أوضحناها في سياق تعليقلنا لتصويتنا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.60). وإذ تشير إلى هذه الحقائق، لا يمكن للجمهورية التشيكية أن تقبل كلمات "تؤكد من جديد" الواردة في الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار، ويجب عليها بالتالي أن تتأى بنفسها عن هذه الفقرة. وتؤكد الجمهورية التشيكية من جديد دعمها الكامل لتعددية الأطراف وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتُسَلِّم بأن التعاون المتعدد الأطراف لا غنى عنه لإيجاد حلول عالمية لتحديات عالمية مثل الهجرة.

السيدة رويس تيلو (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): مع إبداء تحفظات، صوتت حكومة شيلي مؤيدة لاعتماد نص الفقرة الثامنة عشرة من ديباجة القرار ٣٢٢/٧٥، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل

الصين وأفريقيا معا قمة أخرى لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي وتبدأ الفصل التالي من التعاون الودي بينهما.

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت الصين والدول الأعضاء الأفريقية معا مبادرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا، ودعتا المجتمع الدولي إلى مضاعفة دعمه لأفريقيا في مجالات مثل الاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتعافي منه، والتجارة والاستثمار، وتخفيف عبء الدين، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، والعمل المناخي، والتصنيع. ونتطلع إلى رؤية المزيد من البلدان والمنظمات الدولية تتضم إلى تلك المبادرة.

لقد أيدت الصين دائما اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء لقرارها السنوي بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومما يؤسف له أن عددا قليلا من البلدان تنكر توافق الآراء الهام الذي توصلت إليه جميع الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد عقدت العزم على التركيز على تلاعبها السياسي بالمفاهيم الإنمائية ذات الصلة، مما أجبر الجمعية على إجراء تصويت مسجل على القرار على مدى السنوات القليلة الماضية.

واستجابت الصين في هذا العام بنشاط لرغبة البلدان الأفريقية في اعتماد القرار بتوافق الآراء. وشاركنا مشاركة بناءة في المشاورات بشأن مشروع النص وأظهرنا أكبر قدر ممكن من المرونة وبذلنا جهودا هائلة للتوصل إلى توافق في الآراء. ونود أيضا أن نؤكد أن التعاون المفيد للجميع هو توافق في الآراء يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من وثائق الأمم المتحدة الهامة. كما أنه يمثل مبدأ هاما وممارسة ناجحة للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى إزالة الفجوة الإنمائية ومساعدة البلدان النامية، لا سيما الدول الأفريقية، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوض الجهود الرامية لإنكار توافق الآراء هذا وتسييس مفاهيم التنمية وحدة الدول الأعضاء وتعاونها بشكل خطير ولا تساعد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أو التعافي بعد جائحة كوفيد-١٩.

ولن نتوقف الصين، بوصفها شريكا موثوقا به في تنمية أفريقيا، عن بذل جهودها لتعميق تعاونها مع البلدان الأفريقية في مختلف

في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. وهو يستهدف رسم مسار للتنمية الأفريقية في عصر ما بعد مرض فيروس كورونا والاستفادة الكاملة من الدينامية الفريدة التي أوجدها القطاع الخاص. كما أن الاجتماع الثامن لمؤتمر طوكيو الدولي سيشكل وسيلة للمساهمة في التنمية المستدامة والشاملة للجميع في أفريقيا بما يتماشى مع الرؤية الأفريقية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

السيد تشو سونغ - جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٢٢/٧٥، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، بتوافق الآراء. ونقدر أيما تقدير الجهود الدؤوبة التي بذلها الميسر لتحقيق تلك النتيجة البناءة بروح تعددية الأطراف ونأمل ونتوقع تحقيق نتيجة مرضية مماثلة للدورة المقبلة للجمعية العامة كذلك.

ونحيط علماً بأهمية القرار في دفع التنمية المستدامة في أنحاء القارة الأفريقية بالتعاون والشراكة مع الأمم المتحدة. وستظل جمهورية كوريا ملتزمة أيضاً بتعزيز التعاون الإنمائي مع شركائها الأفارقة. وسيستمر تعاوننا، وفقاً لروح تشريعاتنا بموجب قانوننا الإطاري للتعاون الإنمائي الدولي، والذي يحدد أهدافه الأساسية في ما يلي: الحد من الفقر؛ وتحسين الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتحقيق التنمية المستدامة والنزعة الإنسانية؛ وتعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان الشريكة والسعي لتحقيق السلام والازدهار في كل مكان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً، للإدلاء ببيان بعد اتخاذ القرار.

السيد دي لا ميزونوف (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان، البلدان المرشحة وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، لأن شيلي تُحدث حالياً تشريعاتها المتعلقة بالهجرة، وذلك بهدف وضع أساس قانوني لإدارة الهجرة بصورة ملائمة من أجل ضمان أن تكون آمنة ومنظمة ونظامية.

السيد ناكانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسر اليابان أن تتضمن إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢٢/٧٥ وتقدر الجهود الدؤوبة التي بذلها الميسر والمنسق، البعثات الدائمة للجزائر وكينيا والمغرب على التوالي، لإيجاد حلول مقبولة للأطراف من أجل إعادة هذا القرار السنوي الهام إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء. ونود أيضاً أن نشكر جميع زملائنا على مشاركتهم البناءة في عملية التفاوض الصعبة.

وتشيد اليابان بتأكيد القرار من جديد على التزامنا الجماعي بالنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك من خلال الاستثمار الجيد في البنية التحتية والقضاء على الفقر والنهوض بالنظم الصحية وتعزيز انتقال البلدان الأفريقية إلى التغطية الصحية الشاملة والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والأمن الغذائي والتغذية وتحسين التعليم وإيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية الرقمية واحترام حقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات. ومع ذلك، نشعر بأننا مضطرون إلى الإعراب عن قلقنا إزاء انعدام الشفافية الذي شهدناه بعد اختتام المشاورات غير الرسمية وأثناء إجراء الموافقة الصامتة. إن المشاورات الشفافة والشاملة للجميع جزء لا يتجزأ من القيم والمبادئ الأساسية للجمعية العامة. ونأمل أن تبدأ المشاورات غير الرسمية في موعد أبكر في العام المقبل وأن تتم العملية برمتها بطريقة شفافة.

إن اليابان شريك قديم ومؤيد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ إنشائها في عام ٢٠٠١. وكما هو منصوص عليه في كل من مبادئ الشراكة الجديدة ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، فإن تولي الأفارقة للقيادة وإمساحهم بزمام الأمور أمر ضروري لتعزيز نتائج أكثر عدلاً واستدامة، شأنه في ذلك شأن الشراكات الدولية. وسيعقد الاجتماع الثامن لمؤتمر طوكيو الدولي في العام المقبل في تونس ويشارك في تنظيمه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

الواسعة وتطوير الابتكار من أجل النمو الأخضر الرقمي فضلا عن توسيع القدرة من أجل الطاقة المتجددة والمستدامة. وهي تهدف إلى تعزيز القطاع الصحي في أفريقيا، من بين قطاعات أخرى كثيرة. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من بليون جرة لقاح من خلال مرفق كوفاكس، ويعتزم فريق أوروبا مع ذلك التبرع بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون جرة لقاح على الصعيد العالمي حتى نهاية العام. لقد كان الاتحاد الأوروبي شريكا ملتزما في مساعدة البلدان الأفريقية في التعامل مع حالات الطوارئ الصحية، ولكن أيضا في معالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، بما في ذلك من خلال دعم جهود تخفيف عبء الدين للبلدان الأفريقية.

ولا تزال مسائل السلام والأمن أيضا في صميم الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على أساس المسؤولية المتبادلة والملكية الوطنية والالتزام المتبادل. إن دعم الاتحاد الأوروبي لأفريقيا مالي وسياسي على حد سواء. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون لأفريقيا صوت أقوى في المحافل المتعددة الأطراف. إن عملنا اليومي في الأمم المتحدة لتعزيز التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات وحلها في القارة الأفريقية يشهد على الأولوية التي نعطيها لتلك المسائل. لهذا السبب فإن القرار ٣٢٢/٧٥ مهم جدا بالنسبة لنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم دعمنا المستمر والثابت لمجموعة الدول الأفريقية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل من أجل تعزيز وتعظيم التعاون مع البلدان الأفريقية الشريكة لنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ح) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

في البداية، أود أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للجزائر، بوصفها ميسرة عملية التفاوض بشأن القرار ٣٢٢/٧٥، وكينيا والمغرب، كمنسقين لمجموعة ال ٧٧، وكذلك لزملائنا الذين يمثلون هذه المجموعات والدول الأعضاء التي شاركت في مشاورات غير رسمية. وأود أيضا أن أوجه الشكر الخاص إلى مجموعة الدول الأفريقية. ونحن نعلم مدى أهمية القرار بالنسبة لها. وللأسف، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من التصويت مؤيدا لقرار العام الماضي، بسبب إدراج صياغة مثيرة للجدل لا تحظى بتأييد عالمي. ونرحب هذا العام بتمكننا من إيجاد صياغة بديلة يمكن للجميع أن يدعمها. ونعلم أن مجموعة الدول الأفريقية عملت جاهدة لتحقيق ذلك التوافق في الآراء. ونقدر أيضا الجهود المبذولة لتحديث القرار وجعله أكثر تركيزا واتساما بالمنحى العملي. وهذا شيء نطالب به منذ فترة طويلة، وسنواصل العمل على تكرار تلك الخطوة الإيجابية في جميع القرارات ذات الصلة. ومع ذلك، أود أيضا أن أعرب عن خيبة أملنا إزاء الطريقة التي انتهت بها العملية، حيث قرر أحد الوفود التشكيك في اقتراح الميسر وإدخال تغييرات لم تتم مناقشتها خلال الاجتماعات. ونود أن نعيد التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي أظهر أكبر قدر ممكن من المرونة من أجل ضمان إمكانية العودة إلى توافق في الآراء هذا العام، ونحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالمبادئ والمعايير الراسخة عند التفاوض بشأن هذه الوثائق في المستقبل.

ولدى أفريقيا والاتحاد الأوروبي، شراكة وثيقة وطويلة الأمد في مجالي الأمن والتنمية. والاتحاد الأوروبي أكبر شريك لأفريقيا في التنمية والاستثمار والتجارة. إن تعميق شراكتنا مع أفريقيا في مقدمة أولويات الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٢٠ وحده، تم استخدام أكثر من ١٠ بلايين يورو من الاستثمارات في أفريقيا من خلال إحدى أدوات الاتحاد الأوروبي وهي خطة الاستثمار الخارجي، بالإضافة إلى الأموال التي تم صرفها مباشرة. وتهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق النمو المستدام وإيجاد فرص العمل من خلال دعم الشركات الصغيرة، والعاملين لحسابهم الخاص، ورائدات الأعمال والأعمال التجارية التي يقودها الشباب والمهاجرون. وستدعم نشر البنية التحتية

مشروع القرار A/75/L.132

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

سانت فنسنت وجزر غرينادين لعرض مشروع القرار A/75/L.132.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت

بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأربعة عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أشرف بعرض مشروع القرار A/75/L.132 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية"، في إطار البند الفرعي (ح) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال.

بالإضافة إلى مقدميه الرئيسيين، أصبحت الدول الأعضاء التالية من مقدمي مشروع القرار منذ تقديمه: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لايتيا، لكسمبرغ، مالطة، المغرب، نيكاراغوا، نيوزيلندا.

لقد اختار أعضاء الجماعة الكاريبية عرض نص موجز ولكنه موضوعي، استنادا إلى القرارين السابقين ٣٢٩/٧١ و ٣٤٧/٧٣، اللذين أُعتدّا خلال الدورتين الحادية والسبعين والثالثة والسبعين، وإلى المناقشات التي دارت في الاجتماع العام الحادي عشر الافتراضي بين أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها والأمم المتحدة ووكالاتها، والبيان المشترك الصادر بعد ذلك.

وعلاوة على النص على نقل بند جدول الأعمال إلى الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، يكفل مشروع القرار إمكانية مواصلة السعي بقوة إلى إرساء الأساس القوي للشراكة بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة وتعميقه، مع الاعتراف بمواطن الضعف المتأصلة في المنطقة إزاء الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية، وبالنظر للطابع الملح لاحتياجات دولنا الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعافي من جائحة مرض فيروس

كورونا. ويؤكد التزام الجماعة الكاريبية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتمكين النساء والفتيات، وتعزيز التعليم والتدريب المهني للجميع، وصون السلام والأمن، والتصدي للأمراض السارية والأمراض غير السارية. علاوة على ذلك، يشجع على مواصلة التعاون لمكافحة الفقر والبطالة والإرهاب والديون المُتَقَلِّبة، ومعالجة مسائل تمويل التنمية، والإدراج في القائمة السوداء، وإزالة المخاطر، وإنهاء علاقات المراسلة المصرفية في المنطقة.

ولا تزال منطقتنا تتعرض للآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، لا سيما مرور العاصفة المدارية غريس وإعصار إيدا عبر منطقتنا في الشهر الماضي، والزلازل الذي ضرب هايتي في ١٤ آب/أغسطس، وثوران بركان لا سوفيرير في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وتعزز مثل هذه الأحداث أهمية توسيع نطاق جهودنا لمعالجة الطبيعة المترابطة والمنهجية للمخاطر التي عطلت مجتمعاتنا في جميع أنحاء المنطقة. لذلك، من الضروري الإسراع في وضع مبادرات حاسمة لدفع التحول الاجتماعي والاقتصادي في الجماعة الكاريبية، بما في ذلك مبادرة مقابضة الديون التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود، فضلا عن العمل الجاري من جانب النظام الدولي بشأن وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

أخيرا، تشدد الجماعة الكاريبية على التزام الأمم المتحدة باستقرار هايتي على المدى الطويل وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوصفه حجر زاوية مهما في تعاون المنظمة مع المنطقة. وعلى هذا النحو، نؤكد من جديد على الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة حكومة هايتي وشعبها من خلال فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الخاص لوفد ترينيداد وتوباغو على دوره بوصفه ميسرا لمشروع القرار. فقد أسهم نهجه المنفتح والتعاوني طوال العملية التشاورية إسهاما هائلا في التأييد

أُعتمد مشروع القرار A/75/L.132 (القرار ٣٢٣/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، الذي يرغب في التكلم شرحاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

السيد فوغارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر وفد ترينيداد وتوباغو على عمله بشأن هذا القرار (القرار ٣٢٣/٧٥).

تؤيد الولايات المتحدة عمل الجماعة الكاريبية في تعزيز التنمية الاقتصادية والازدهار في منطقة البحر الكاريبي. وتدعم الولايات المتحدة التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية. غير أن مقايضة الديون ليست مناسبة للبلدان التي تترشح تحت أعباء ديون لا يمكن تحملها، ومن غير المرجح أن تكون بمثابة أداة رئيسية لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون أو التحديات المناخية. ونعتقد أن النهج الأخرى التي تتطوي على إمكانات أكبر لتحقيق النجاح على نطاق واسع ينبغي أن تكون محور التركيز الرئيسي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المناخية. وفيما يتعلق بالتمويل الميسر، فإن المنتديات المناسبة لمناقشة تدابير الأهلية هي مجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق شرح الموقف بعد اتخاذ القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

(١) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

مشروع القرار (A/75/L.131)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لعرض مشروع القرار A/75/L.131.

الواسع النطاق الذي يحظى به مشروع القرار، وهو ما من شأنه إرسال إشارة قوية من المجتمع الدولي إلى كلتا المنظمين وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في التوصل إلى حلول ونتائج ملموسة بشكل أكبر لشعوبنا.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان الجماعة الكاريبية لجميع الوفود التي قامت بدور نشط في صياغة النص المعروض علينا اليوم والتي أمل أن نتمكن، بفضل ما أظهرته من روح تضامن وتوافق في الآراء، من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ونعرب عن تقديرنا للوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار A/75/L.132 ونشجع تلك التي لم تفعل ذلك بعد على تقديم دعمها والانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المهم للغاية لمنطقتنا ولمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.132، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية".

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.132، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/75/L.132: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تركمانستان، تشاد، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لايفيا، لكسمبرغ، مالطة، المغرب، المكسيك، ملاوي، موريشيوس، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.132؟

عليه في مشروع القرار A/75/L.131 المعروض علينا اليوم، تعود بالنفع المتبادل على الطرفين. وهي تساعد منظمة التعاون الاقتصادي على استخدام قدرات وموارد ومعارف وكالات الأمم المتحدة لصالح الدول الأعضاء فيها، وتمنح الأمم المتحدة الفرصة للاستفادة من إمكانات الشبكات والمنصات الإقليمية التي طورته المنظمة.

وقد دخل المجتمع الدولي عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أدت إلى زيادة تعقيد مهمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد. وفي هذا الوقت، بينما نركز جميعاً بشكل خاص على تنفيذها في الوقت المناسب، تبذل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، التي تعمل انطلاقاً من خطة التنمية المرتقبة للمنظمة للفترة حتى عام ٢٠٢٥، والتي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، جهوداً كبيرة لتكثيف تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة. وقد صيغت خطتنا الإنمائية لمراعاة الاحتياجات والمطالب الإقليمية، وعلى أساس جدول أعمال التنمية العالمي.

ويستند مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه إلى القرار ٧٣/٣٣٠، ويتألف من أربع فقرات في الديباجة و ٣٩ فقرة في المنطوق. وهو يشمل جوانب مختلفة من العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، ويوفر الأساس لمزيد من التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، ويغطي مجموعة واسعة من المجالات ذات الصلة بمنظمة التعاون الاقتصادي، مثل التجارة والنقل والطاقة والزراعة والصناعة وتنمية الموارد البشرية والسياحة، والتعامل مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الرعاية الصحية. ويشير مشروع القرار أيضاً إلى الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان غير الساحلية ويدعو وكالات الأمم المتحدة والهيئات المالية الدولية إلى تقديم المساعدة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والعمل معها لمساعدة البلدان غير الساحلية على حل مشاكلها.

ونحن واثقون من أن مشروع القرار يوسع فرص تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وأود أن أشكر الوفود

السيدة أتايغا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): يشرف وفد تركمانستان، بالنيابة عن الأعضاء العشرة في منظمة التعاون الاقتصادي، عرض مشروع القرار A/75/L.131 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هي أخطر اختبار يواجهه العالم على مدار أجيال عديدة. فالعديد من الشعوب والمجتمعات المحلية لا تزال متضررة بشدة من المرض وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وفي ظل التغيرات العالمية المتصلة بجائحة كوفيد-١٩ والقضايا الاجتماعية والاقتصادية المعقدة الناشئة عنها، تزداد أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي باطراد وقد بات لا غنى عنه.

وقد أثبت التعاون بين البلدان المجاورة وبلدان المنطقة في سياق الأطر المؤسسية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، قيمته على صعيد التنمية الاقتصادية ولمنفعة البلدان المعنية. ومنظمة التعاون الاقتصادي معترف بها عالمياً بوصفها هيئة دولية رئيسية وموثوقة تطورت لتصبح منظمة إقليمية دينامية ومنفتحة، نجحت في تطوير مجموعة واسعة من آليات التعاون في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية. على مدى سنوات نشاط منظمة التعاون الاقتصادي، أبرم أعضاؤها اتفاقات مختلفة واتخذوا قرارات بشأن المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالشراكات بين الدول. وتضم منظمة التعاون الاقتصادي، باعتبارها إحدى المجموعات الرئيسية في العالم، ١٠ بلدان في غرب وشرق آسيا، فضلاً عن وسط آسيا والقوقاز، مما يربط أوروبا باليمن وروسيا مع بلدان الخليج الفارسي.

وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي على توسيع علاقات الشراكة وآليات التعاون مع الشركاء المحتملين. وقد كانت منظومة الأمم المتحدة دائماً محور عمل منظمة التعاون الاقتصادي في مجال الإعلام وإذكاء الوعي بهدف تيسير تنفيذ جدول الأعمال العالمي في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. وفي ذلك السياق، نعتقد أن العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، كما هو منصوص

على نهجها البناء ودعمها لمشروع القرار، وكذلك الوفود التي انضمت إلى مقدميه، وأحث جميع الأعضاء على الانضمام إليها في دعم مشروع القرار وتقديمه. ونأمل أن يجري اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.131، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيدة أوшалيك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.131، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، تركيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.131؟

أُعتد مشروع القرار A/75/L.131 (القرار ٧٥/٣٢٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على عشر دقائق وينبغي أن تتلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة بونيفار فيلاسكيس (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم هذا التعليل للموقف باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييد القرار ٣٢٤/٧٥ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي"، وتشجيع المزيد من التعاون بين المنظمتين، تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنه يتضمن صيغة إشكالية جعلت من الصعب جدا على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

الإنضمام إلى توافق الآراء بشأنه في السنوات السابقة. وبالنظر إلى النهج البناء الذي اتبعناه على الرغم من شواغلنا، ربما كنا نتوقع إجراء مشاورات ومحاولات أكثر شمولاً لمعالجة تلك الشواغل عند النظر في مشروع القرار. بيد أن ذلك لم يحدث للأسف. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت صيغة جديدة في الفقرة ٦ من المنطوق، مما زاد من شواغلنا. وفيما يتصل بصيغة القرار المتعلقة بإعلان باكو ونتائج اجتماع القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، يؤكد الاتحاد الأوروبي أن الإشارات إلى قبرص في هذه الوثائق لا تتسق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة القائمة بشأن تلك المسألة، وبالتالي تتعارض أيضا مع القانون الدولي والميثاق.

لذلك ننأى بأنفسنا عن الإشارات الواردة في تلك الوثائق في الفقرة ٣ من المنطوق والفقرة الجديدة ٦ من المنطوق، ونحث منظمة التعاون الاقتصادي مرة أخرى على الإمتناع عن اتخاذ مواقف تقوض القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن إعتد هذا القرار لايغني مصادقة الجمعية العامة على تلك الوثائق. والاتحاد الأوروبي على ثقة من أن موقفه سيؤخذ في الاعتبار في المستقبل حتى يتمكن من مواصلة تأييد هذا القرار.

السيد فوغارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر تركمانستان على عملها في تيسير القرار ٣٢٤/٧٥ بشأن منظمة التعاون الاقتصادي.

تلاحظ الولايات المتحدة أن هذا القرار هو تمديد تقني ولا يأخذ في الاعتبار أي تطورات أو ظروف حديثة في دول أعضاء بعينها. ولذلك، لا تعتبر الولايات المتحدة أن الصياغة التاريخية المتفق عليها سابقا في الفقرتين ١٣ و ٣٣ من المنطوق تعبر عن أي وجهة نظر للجمعية العامة بشأن الحالة الراهنة في أي دولة عضو بعينها أو الأنشطة المستقبلية التي تتطوي على أي إشارة إلى دولة عضو.

ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة احترام الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، ويجب ألا تقحم نفسها في القرارات والإجراءات التي تتخذ في محافل

ولذلك، ينأى وفد أرمينيا بنفسه عن الفقرة ٣ من المنطوق، وكذلك الفقرات الأخرى التي تتضمن إشارات إلى وثائق ترد فيها صياغات بشأن نزاع ناغورنو - كاراباخ تتعارض مع المبادئ المعروفة فيما يتعلق بتسوية النزاع.

السيد كوستينيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يسر الأرجنتين أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢٤/٧٥، استناداً إلى دعمها لتعزيز التعاون الدولي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تؤيد الأرجنتين تسخير موارد ومزايا المنظمات الإقليمية من أجل معالجة حالات محددة في مناطقها الجغرافية. وفي حالة منظمة التعاون الاقتصادي، تود الأرجنتين أن ترحب بأمينها العام الجديد، خسراف نوزيري، وأن تتمنى له كل النجاح في عمله.

ودون المساس بذلك، يود بلدي أن يشير إلى أن هادي سليمانبور، الذي حل السيد نوزيري محله في منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، قد صدر بحقه أمر اعتقال وطني ودولي عن المحاكم الأرجنتينية في عام ٢٠٠٦، حيث أنه متهم في قضية الهجوم الإرهابي على مقر الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة في عام ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، تشعر الأرجنتين بالامتنان إزاء أي تعاون قد تتمكن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من تقديمه فيما يتعلق بمذكرة التوقيف، التي لا تزال سارية حالياً.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اتخاذ القرار.

وقد طُلبت ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كوجيغيت غريب (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أرد على مسألة أثّرت في التعليل الذي قدمه ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي، أود أولاً أن أرحب باتخاذ القرار ٣٢٤/٧٥، المعنون "التعاون

أخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. فالأمم المتحدة ليست المكان المناسب لتلك المناقشات، ولا ينبغي أن يكون هناك توقع أو تصور خاطئ بأن الولايات المتحدة ستقهم أن التوصيات التي قدمتها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه القضايا ملزمة. ويشمل ذلك توجيه دعوات إلى منظمة التجارة العالمية لوضع استراتيجيات بشأن تحرير التجارة أو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو تكامل الاقتصادات العالمية والإقليمية، وكذلك الدعوات إلى منظمة التجارة العالمية لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع استراتيجيات واتفاقات لتيسير التجارة أو اتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز التجارة الإقليمية أو الدعوات إلى منظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ الاتفاقات التجارية. وبناء على هذه الإيضاحات، يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأشرح موقف أرمينيا بشأن القرار ٣٢٤/٧٥، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

تشير الفقرة ٣ من منطوق القرار إلى وثيقة اعتمدت في عام ٢٠١٢ تتضمن صياغات تشوه بشكل صارخ جوهر ومبادئ تسوية نزاع ناغورنو - كاراباخ. وتتناقض الصياغات الواردة في إعلان باكو مع مبادئ وعناصر تسوية النزاع الواردة في وثائق الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي صيغة الوساطة المتفق عليها دولياً والمكلفة بالتعامل مع نزاع ناغورنو - كاراباخ. ويتضمن الإعلان، فضلاً عن الوثائق الأخرى التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والمشار إليها في القرار، إشارات انتقائية إلى مبادئ القانون الدولي في سياق نزاع ناغورنو - كاراباخ، فيما يغفل على وجه التحديد مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة. وندعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي إلى رفض محاولات البعض إساءة استخدام منصة منظمته من أجل الترويج لروايات قائمة على تصورات خاطئة وآراء مشوهة بشأن النزاع.

(١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)). كما أغفل ممثل أرمينيا حتى أحدث وثيقة ذات صلة، وقّعها رئيس وزرائه، وهي البيان الصادر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ الذي كفل وقف جميع الأعمال العدائية العسكرية وانسحاب القوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة بأذربيجان. ومن الواضح، علاوة على ذلك، أنه لا توجد التزامات تنشأ عن ورقات العمل التي نوقشت في إطار عملية السلام، ولا تنشئ أي من تلك الورقات أي التزام تجاه الأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أخرى.

وبالمثل، فإن تعليقات ممثل أرمينيا فيما يتعلق بتقرير المصير لا أساس لها، حيث لا يوجد بها أي شيء مشترك مع هذا المبدأ على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٧٥ والوثائق الدولية الأخرى. وكما لوحظ من قبل فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإن ما تسميه أرمينيا تقرير المصير وصفه المجلس بأنه استخدام غير مشروع للقوة ضد أذربيجان في انتهاك للقاعدة الأساسية المتمثلة في احترام السلامة الإقليمية للدول.

وبما أن الحالة الراهنة تتيح آفاقاً حقيقية لبناء السلام، وتوطيد الاستقرار، واستعادة التعايش السلمي، ودفع خطة المصالحة قدماً، والاستثمار في التنمية الاقتصادية والتعاون، سوف نشدد مراراً وتكراراً على أنه لا يوجد بديل لتطبيع العلاقات بين الدولتين على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدودهما المعترف بها دولياً.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اليوم آخذ الكلمة لأمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين، الذي لم يترك خياراً أمام وفد بلدي سوى التطرق بإيجاز إلى تعليقه غير المنطقي بشأن وضع الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي. ونأسف بشدة إزاء استغلال هذا المنتدى كفرصة للإشارة إلى هذه الأكاذيب، ونرفض هذه الجهود اليائسة لاستغلال هذه الهيئة لحل أي مسائل لتحقيق غايات سياسية.

بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وتولي تركيا، بوصفها عضواً مؤسساً في منظمة التعاون الاقتصادي، أهمية كبيرة لها بوصفها منصة تسهم في تنمية دولها الأعضاء، وأداة هامة لتعزيز الروابط الثقافية والتاريخية داخل منطقتها. وتؤيد تركيا بقوة أيضاً تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر بين أنشطة المنظميتين.

ونأسف لأن بيان شرح الموقف الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والنهج الذي يكشف عنه ليسا موضوعيين أو بناءين. وكما هو الحال مع النزاعات الأخرى المتعلقة بقبرص، لا يمكن أن تكون التسوية مستدامة إلا إذا تم إيجادها عن طريق التفاوض الحر واستناداً إلى الحوار والدبلوماسية. ويتطلب ذلك موقفاً حقيقياً وجاداً مصحوباً بعقلية منفتحة، وهو ما أظهره الجانب القبرصي التركي بوضوح، وشهدنا أحدث مثال عليه في نيسان/أبريل خلال الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائد الأمم المتحدة في جنيف. ومن المهم أن تسهم جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، في الجهود المبذولة لتسوية مسألة قبرص دون تحيز أو تحامل. وما دامت مواقف الاتحاد الأوروبي تجسد مصالح القبارصة اليونانيين فحسب ولا تعترف حتى بمجرد وجود القبارصة الأتراك، فإنه سيواصل استبعاد نفسه من الاضطلاع بدور مساهم موضوعي في العمل على إيجاد حل. ستواصل تركيا دعم تسوية عادلة وواقعية ومستدامة للمسألة القبرصية على أساس الحقائق في الجزيرة.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدنا الكلمة ممارسة لحقنا في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا في شرحه للموقف بشأن القرار ٣٢٤/٧٥ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

إن سجل أرمينيا الطويل الأمد في المواجهة فيما يتعلق بالموقف الموحد للمجتمع الدولي معروف جيداً. لذلك ليس من قبيل المصادفة أن ممثل أرمينيا قدم في بيانه إشارات انتقائية، بينما أغفل عمداً الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الأربعة بشأن هذه المسألة (القرارات ٨٢٢

لم ترد أي إشارة في بياننا إلى أذربيجان. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن وفد أذربيجان اعترف بنفسه أنه البلد الذي يسيء استخدام منصة منظمة التعاون الاقتصادي لنشر رواياته المشوهة عن النزاع. ونحن ندحض بشدة الادعاءات والتشويهات المعتادة التي عبر عنها وفد أذربيجان للتو، والتي تهدف إلى تضليل الجمعية العامة فيما يتعلق بالأسباب الأساسية وجوهر ومبادئ حل النزاع في ناغورنو - كاراباخ وإخفاء مسؤولية أذربيجان عن إطلاق أكبر تصعيد لها خلال جائحة.

ونظرا لضيق الوقت، سأقتصر على النقاط التالية. إن جميع المحاولات الرامية إلى تحريف النزاع في ناغورنو - كاراباخ باعتباره نزاعا بين دول وأقاليم، بما في ذلك من خلال الاحتجاج الانتقائي بأحكام معينة من قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) مع إغفال أخرى عن عمد، ليست أقل من تشويه متعمد لأسباب النزاع وعواقبه وسياقه التاريخي. والواقع أن أذربيجان ظلت لسنوات عديدة تتجاهل طلبات مجلس الأمن بالامتناع عن استخدام القوة والالتزام بتسوية سياسية في إطار الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الشكل الدولي الوحيد المكلف بالتعامل مع نزاع ناغورنو - كاراباخ.

ويمثل حق شعب ناغورنو - كاراباخ غير القابل للتصرف في تقرير المصير المبدأ الأساسي في تسوية النزاع، على النحو الذي أقرته الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعكسته وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ورفضت أذربيجان على مدى عقود، من خلال استغلال مختلف المنصات الدولية للتلفيق والتشويهات والتماس الوساطة التي تحاييها وغير ذلك من أساليب المماثلة، الانخراط بحسن نية في المفاوضات بشأن التسوية السلمية للنزاع برعاية الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك، واختارت بدلا من ذلك العدوان العسكري. ولقد أدى الهجوم العسكري الواسع النطاق المخطط مسبقا والمُعد جيدا ضد شعب ناغورنو - كاراباخ الذي شنته أذربيجان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إلى أعمال

السيد كريسوستومو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة ممارسة لحق بلدي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل تركيا.

أولا، فيما يتعلق بالطريقة التي أشار بها ممثل تركيا إلى بلدي، اسمحو لي أنؤكد على أنه من الضروري أن نحترم بعضنا البعض وأن نخاطب كل دولة عضو في الأمم المتحدة باستخدام إسمها الصحيح. ثانيا، يوضح البيان التركي اليوم مرة أخرى أن تركيا نفسها، وخطتها الطويل الأمد لتقسيم قبرص، هي مصدر الإشارات إلى قبرص في وثائق منظمة التعاون الاقتصادي. والحجة القائلة بأن هذه الإشارات تتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، هي حجة يسهل جدا دحضها إذا قرأ المرء ببساطة قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

وفي العام الماضي، أيدت تركيا والقيادة القبرصية التركية صراحة تقسيم قبرص من خلال اقتراح حل الدولتين خارج معايير الأمم المتحدة الراسخة منذ زمن طويل والتي عهد مجلس الأمن في إطارها بمهمة للمساعي الحميدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وهذا يخدم الأهداف الاستراتيجية لتركيا، ولكن ليس لقبرص أو القبارصة. ونحث تركيا على العودة إلى مفاوضات السلام القبرصية بدلا من التركيز على تقويض سيادة جمهورية قبرص وإدامة انقسام الجزيرة، وبالتالي تعزيز تدخلها في قبرص، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أكرر التزام حكومة قبرص بإيجاد حل عادل وعملي وقابل للتطبيق لمسألة قبرص، وهو حل يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة ويستلزم انسحاب القوات الأجنبية وإلغاء الضمانات التي تعد من المفارقات التاريخية، وإعادة توحيد البلد بوصفه اتحادا ذي طائفتين ومنطقتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة ممارسة لحقنا في الرد على وفد أذربيجان.

وبصرف النظر عن الواجبات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن الالتزامات المحددة التي تلتزم بها أرمينيا وأذربيجان الآن هي تلك المنصوص عليها في البيانين الصادرين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ويجب على أرمينيا أن تواجه أاثامها الصارخة وأن تتعلم دروسها وتترك أن أهداف السلام والاستقرار الثابتين والدائمين - إذا كانت مهتمة حقاً بذلك - لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتحقق عن طريق توجيه الإهانات وإبداء مشاعر الكراهية تجاه البلدان والشعوب المجاورة وازدراء حقها المشروع في العيش في موطنها الأصلي. فالوقائع السائدة في مرحلة ما بعد النزاع تمهد الطريق أمام أرمينيا لكي تحرر نفسها من الأساطير والأحكام المسبقة ذات الدوافع العنصرية. والامتثال للقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار هما الهدفان الرئيسيان اللذان ينبغي لأرمينيا أخيراً أن تسعى إلى تحقيقهما. ونأمل ألا تفوت تلك الفرصة.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بأنني مضطر للرد على بعض النقاط التي أثارها وفد أذربيجان للتو. إن محاولات ممثل أذربيجان للتغطية على سياسات بلده العدوانية ومسؤوليتها عن الحرب الواسعة النطاق التي شنت ضد شعب ناغورنو - كاراباخ هي محاولات عقيمة لسبب واحد بسيط للغاية - لقد أقر زعيم أذربيجان بنفسه أن أذربيجان مسؤولة عن بدء الحرب. ففي مقابلة أجريت معه مؤخراً في ١٤ آب/أغسطس، قال "بدأت أذربيجان حرب الخلاص". وأمل أن يتحقق ممثل أذربيجان في المرة القادمة من سجلاته بدقة أكبر للتأكد من أنها تتوافق مع البيانات الرسمية لقيادته ويعطينا من الواجب غير السار المتمثل في دحض ادعاءاته بالاعتباس من أقوال زعيمه. أما فيما يتعلق بالإشارة إلى أسماء مزيفة، فأود أن أشدد على أن نزاع ناغورنو - كاراباخ مصطلح متفق عليه دولياً يستخدم فيما يتعلق بهذه المسألة في وثائق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية. وأمل ألا يكون ممثل أذربيجان قد أطلق ادعاءات ضد المجتمع الدولي بأسره عندما أشار إليها على أنها أسماء مزيفة.

عنف وتدمير واسعة النطاق وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وأنا أوافق على أنه ينبغي لنا أن نفكر ملياً في موقف المجتمع الدولي في الأمد الطويل، وهو موقف انعكس في البيان المشترك الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ عن الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اللذين أشارا إلى التزامهما المؤكد بالإمتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامهما لتسوية المنازعات، وكررا موقفهما الثابت والموحد المؤيد لتسوية تفاوضية وشاملة ومستدامة لجميع المسائل الجوهرية الأساسية المتبقية للنزاع، بما يتماشى مع المبادئ والعناصر الأساسية. إن محاولات أذربيجان لفرض حلول أحادية الجانب باستخدام القوة ضد أرمينيا أو من خلال الخطاب التحريضي والمطالبات الإقليمية والإستفزازات العسكرية المستمرة في الميدان، والتحريض على الكراهية ضد الأرمن، تقوض إمكانية التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لنزاع ناغورنو - كاراباخ.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في العديد من الرسائل التي عُممت بوصفها وثائق للجمعية العامة ومجلس الأمن، تناول وفدنا بصورة شاملة ادعاءات مماثلة من أرمينيا. ولا أرى حاجة لتكرارها اليوم، ولكنني أود أن أشير بإيجاز إلى ما يلي:

ما يصفه ممثل أرمينيا بالعدوان العسكري المخطط مسبقاً إنما هو ممارسة من أذربيجان للحق الأصيل في الدفاع عن النفس، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي. وعلى وجه التحديد، استخدمت أذربيجان القوة المضادة المشروعة لإنهاء احتلال أراضيها وانتهاك سلامتها الإقليمية وحماية شعبها والسماح للمشردين داخليا بالعودة إلى ديارهم. والواقع أنها كانت حرب خلاص بعد ٣٠ عاماً من العدوان والاحتلال.

ووفقاً لدستور أذربيجان، فإن أراضي أذربيجان موحدة ولا يجوز انتهاكها وغير قابلة للتجزئة. والإشارات الواردة من أرمينيا إلى مناطق داخل أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً، بأسماء مزيفة مختلفة، باطلة لأنها تتعارض بوضوح مع القانون الدولي ودستور أذربيجان وتشريعاتها.

وفيما يتعلق بهذا البند، تلقى رئيس الجمعية العامة رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١ من الممثلين الدائمين لفنلندا وتركيا لدى الأمم المتحدة بوصفهما رئيسين لمجموعة أصدقاء الوساطة، يطلبان فيها إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند الفرعي، وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها السادسة والسبعين؟
تقرر ذلك (المقرر ٧٥/٥٨٠).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣٤ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٤١ من جدول الأعمال مسألة جزيرة مايوت القمرية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين، على أن يفهم أن الجمعية لن تنتظر في هذا البند. وقد تلقى رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا البند مذكرة شفوية مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢١ من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة تطلب إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج هذا البند في مشروع جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين؟
تقرر ذلك (المقرر ٧٥/٥٨١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين. وقد تلقت في ذلك الصدد رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ من رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية طلب فيها إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والسبعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند، وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها السادسة والسبعين؟
تقرر ذلك (القرار ٧٥/٥٧٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

(ب) تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند الفرعي في جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين.

وكل ما في الأمر أن كييف ليست في عجلة من أمرها لتنفيذه، أو بالأحرى، تقوم بتخريبه علنا.

وهنا في الأمم المتحدة، نعلم أن أساس حل أي خلاف داخلي هو الحوار الداخلي الواسع النطاق. وهذا ينطبق على آسيا وأمريكا وأفريقيا وأوروبا. ولكن السلطات في أوكرانيا وحدها هي التي تواصل تجاهل المطالب العادلة لسكان دونباس. وبدلاً من ذلك، كما نرى، تلقي كييف في محاولاتها لإخفاء عدم رغبتها في التفاوض مع شعبها، باتهامات بشأن روسيا في الجمعية العامة كما لو لم يكن هناك نزاع أهلي في أوكرانيا، بل مجرد عدوان روسي. وهذا مسلك يلائمها تماماً، خاصة وأن هذه القصص الخيالية مدعومة من حلفائها الغربيين الذين هم على استعداد لغض الطرف عن الجهود الواضحة التي تبذلها كييف لتخريب اتفاقات مينسك.

ولهذا السبب، يعارض الاتحاد الروسي بشدة استمرار هذه الممارسة الخبيثة. ونود أن نطلب التصويت على الاقتراح لإدراج بند جدول الأعمال المسيس للوفد الأوكراني، وسنصوت ضده. ونأمل أن يتعاطي كل فرد في هذه القاعة أخيراً مع أساليب أوكرانيا المدمرة على النحو الذي تستحقه وأن يرفض تأييد اقتراحها. وبدلاً من الانغماس في استفزازات سلطات كييف، فلنركز أخيراً على دعوة أوكرانيا إلى الاستماع إلى صوت مواطنيها في الجزء الشرقي من البلد.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة الرابعة التي يطالب فيها الوفد الروسي بتصويت مسجل على مقرر للإبقاء على البند ٦٥ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً"، في جدول أعمال دورة الجمعية العامة وإدراجه في مشروع جدول أعمال للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ولم نتفاجأ، لكننا نأسف أسفاً كبيراً إزاء استمرار الوفد الروسي في موقفه قليل الاحترام تجاه الدول الأعضاء والجمعية العامة.

وموقف الاتحاد الروسي، بوصفه طرفاً في نزاع داخل دولة، موقف يمكن التنبؤ به تماماً. فالاتحاد الروسي قوة احتلال، وأذكر الجميع بأن الجمعية العامة أعلنته على هذا النحو. ولم يوقف أعماله

البند ٦٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوكرانيا (A/75/974)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين. وفيما يتعلق بهذا البند، صدرت رسالة مماثلة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة بوصفها الوثيقة A/75/974، يُطلب فيها الإبقاء على هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة، ومن ثم إدراجه في مشروع جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بأوكرانيا، نشهد مرة أخرى للأسف حالة غير مقبولة أصبحت فيها الجمعية العامة رهينة لأساليب هدامة. ومن المؤسف أن نرى منصة الحوار الأكثر تمثيلاً في العالم يستخدمها الوفد الأوكراني ومقدمو مشروع القرار لا من أجل الحوار، بل للترويج لموقف لا علاقة له بالواقع، بل ولا يمت بصلة بإيجاد حلول للمشاكل الملحة.

إننا نشهد واقعا بديلاً مفروضاً على الدول الأعضاء حيث يقدم المعتدي الذي هاجم شعبه في شرق أوكرانيا نفسه على أنه ضحية لعوامل خارجية. فقد استمر النزاع الأهلي بين كييف والمواطنين الأوكرانيين في دونباس الذين رفضوا الاعتراف بانقلاب في البلد عام ٢٠١٤، لست سنوات ونصف الآن. وهذا أمر يدركه جيداً مجلس الأمن الذي أيد في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥) معايير محددة لتسوية الحالة في عام ٢٠١٥، وهي مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك.

إنني لن أبدأ مناقشة موضوعية بشأن هذا البند من جدول الأعمال الآن لأنني واثق من أن الجمعية ستقرر عن حق إبقاء هذا البند على جدول أعمالها، على الرغم من أن المشاكل المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا منعت بعض الدول من المشاركة في تصويت اليوم. ومع ذلك، أمل أن تتاح لجميع الدول الأعضاء فرصة مناقشة المسألة في وقت لاحق من الدورة، كما فعلنا خلال الدورات الثلاث الأخيرة. وفي الوقت نفسه، توخياً للوضوح في الإجراءات، أود أن أبرز ما يلي:

أولاً، إن وفد بلدي حريص على أن تستجيب الجمعية العامة لطلب أوكرانيا إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة لهذا الطلب.

ثانياً، كما أبلغ الرئيس بالنيابة الجمعية العامة، قررت الجمعية إدراج البند في جدول أعمالها للدورة الحالية. وأود أن أشير إلى أن المقرر قد اتخذ في بداية الدورة بتوافق الآراء، في المكتب وفي الجلسات العامة على حد سواء. ولذلك، فإننا نعتبر طلب إجراء تصويت مسجل اليوم محاولة أخرى لتقويض السلطة الخاصة للجمعية، بوصفها الجهاز الرئيسي الأكثر تمثيلاً للمنظمة، لمواصلة نظرها في مسألة ذات أهمية عملية.

ثالثاً، أود أن أؤكد أن استمرار الاحتلال الأجنبي في أوكرانيا ليس موضوعاً جديداً بالنسبة للجمعية العامة. وتذكر جميع الدول الأعضاء جيداً أنه في عام ٢٠١٤، وفي ضوء العدوان الروسي المسلح الذي يُشن ضد أوكرانيا، أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٦٢ المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ومنذ ذلك الحين، أدانت الجمعية احتلال روسيا المؤقت المستمر لأجزاء من أراضي أوكرانيا في العديد من القرارات اللاحقة.

إن إبقاء الجمعية لهذا البند على جدول أعمالها يوفر إطاراً ومجالاً تأسس الحاجة إليهما للنظر في الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتاً. وقد أظهر النظر في هذا البند في الجلسات العامة لمدة ثلاث سنوات متتالية

غير القانونية في القرم المحتلة مؤقتاً، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وهو يواصل عسكرته لشبه الجزيرة في انتهاك لقانون البحار. وتظل حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتاً تتدهور، كما يتجلى بوضوح في أحدث تقرير للأمين العام بعنوان "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا" (A/HRC/47/58)، الذي سيعرض على الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين عملاً بالقرار ٧٥/١٩٢.

وأود أن أبرز عقد مؤتمر القمة الافتتاحي لمنبر شبه جزيرة القرم، في كييف في ٢٣ آب/أغسطس، بمشاركة واسعة عبر إقليمية من الدول الأعضاء وممثلي منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. إن منبر شبه جزيرة القرم هو منتدى دولي جديد للتشاور والتنسيق يهدف إلى زيادة فعالية الاستجابة الدولية للاحتلال المؤقت لشبه الجزيرة الأوكرانية وإنهاء ذلك الاحتلال واستعادة السيطرة السلمية على القرم إلى أوكرانيا.

ومع ذلك، من المؤسف أن سلطات الاحتلال الروسية، بعد مؤتمر القمة لمنبر شبه جزيرة القرم، زادت ممارساتها القمعية ضد المواطنين الأوكرانيين الذين يسعون إلى التمتع بحقوقهم الإنسانية وحرّياتهم الأساسية بالكامل. وفي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر، نفذ جهاز الأمن الاتحادي الروسي عمليات تفتيش للمنازل واحتجز خمسة من تزار القرم، بمن فيهم السيد نريمان جلال، النائب الأول لرئيس مجلس الشعب التتري في القرم. ومن الواضح أن السبب الحقيقي لاضطهاد السيد جلال هو إعرابه علناً عن دعمه لمنبر شبه جزيرة القرم ومشاركته في قمته الافتتاحية. ونشعر ببالغ القلق إزاء مصير المواطنين الأوكرانيين في القرم، بمن فيهم الذين يحتجزهم الاتحاد الروسي منذ عام ٢٠١٤ ويحرمهم من حقوقهم وحرّياتهم. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء التي أدانت الأعمال غير القانونية للاتحاد الروسي ودعوا السلطة القائمة بالاحتلال إلى الإفراج فوراً عن جميع المواطنين الأوكرانيين.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونكرر التأكيد على أننا لا نعترف بالضم غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول ولا نزال ندينه. فهو يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ويظل تحدياً مباشراً للأمن الدولي ذا تداعيات خطيرة على النظام القانوني الدولي الذي يحمي وحدة جميع الدول وسيادتها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم. وينبغي إجراء تحقيقات وافية في جميع القضايا المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مثل حالات الاختفاء القسري والتعذيب والقتل. ولا بد أن تُتاح لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين إمكانية الوصول الكامل وبحرية ودون عوائق إلى جميع أراضي أوكرانيا، بما في ذلك جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بجميع القرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع خلال السنوات القليلة الماضية ويدعو إلى تنفيذها بالكامل، بما في ذلك التزامات الاتحاد الروسي بموجب القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للمساعي التي تبذل في إطار صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك عمل بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة مراقبي المنظمة عند نقطتي التفتيش الروسيين غوكوفو ودونيتسك ومجموعة الاتصال الثلاثية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية تعزيز الجهود التفاوضية الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من جانب جميع الأطراف ومن خلال التدابير الرامية إلى إعادة بناء الثقة، مع التأكيد على مسؤولية الاتحاد الروسي في هذا الصدد. ولكل هذه الأسباب، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المؤيدة لها أن تصوت مؤيدة لإدراج البند المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً" على جدول الأعمال العادي للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بمسألة الأعمال العسكرية الصارخة الجارية ضد أوكرانيا. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بانضمام ٤٣ دولة عضوا والاتحاد الأوروبي إلى إعلان قمة منبر شبه جزيرة القرم، الذي يتضمن، بالإضافة إلى حماية السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها، التزامات هامة بحماية النظام الدولي القائم على سيادة القانون، بما في ذلك نظام قانوني للبحار والمحيطات، وكذلك بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تتمكن من المشاركة في القمة الافتتاحية إلى النظر في الانضمام إلى الإعلان، الذي لا يزال مفتوحا، وإلى التصويت مؤيدة للمقرر الإجمالي للجمعية العامة اليوم. وهي بذلك تستثمر في أمنها في المستقبل.

السيد ريد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ستصوت المملكة المتحدة مؤيدة لإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين ونشجع الآخرين على القيام بالشيء ذاته. وموقف المملكة المتحدة واضح. فنحن لا نعترف بضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم، ونظل نشعر بالقلق إزاء الحالة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا. وما دامت تلك الحالة قائمة، فإن هذا البند ينبغي، في رأي المملكة المتحدة، أن يظل مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أكرر القول إن المملكة المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي في دعمه الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى تعليل التصويت هذا بتأييد البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختشتاين العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

تحقيق حل عملي لمسألة تم الاتفاق عليها بالفعل في اتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥، وأيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وما دامت هناك آلية دولية قائمة ومتفق عليها يدعمها مجلس الأمن، فإن إدراج هذا النزاع المعني في جدول أعمال الجمعية العامة كل عام قد يخاطر ببث الفرقة بين الدول الأعضاء ويفاقم الخلافات بدلا من تسويتها. بل قد يقوض الإطار المعترف به والمتفق عليه دوليا للتوصل إلى تسوية في أوكرانيا. إن موقف إيران المبدئي هو تأييد التوصل إلى حل سلمي للنزاع الأوكراني الروسي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الدولتين المعنيتين ينبغي أن تعالجا هذه المسألة في المقام الأول. ولن يكتب النجاح لأي حل يتم التوصل إليه خارج هذا الإطار ما لم تؤيده الدولتان.

ولا ينبغي للجمعية العامة، بوصفها هيئة تمثيلية، أن تتخبط قبل الأوان في مناقشة بند مدرج بالفعل على جدول أعمال مجلس الأمن. لذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية لا تؤيد إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها المقبلة وستصوت معارضين لقرار إدراجها.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة الإبقاء على البند ٦٥ من جدول الأعمال في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ومن المناسب تماما أن تواصل الجمعية العامة مداولاتها بشأن العمل العدواني الذي تقوم به روسيا ضد أوكرانيا، بما في ذلك انتهاكاتها المستمرة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية في دونباس وفي القرم المحتلة. ونحث جميع الوفود على التصويت مؤيدين لهذا المقرر.

السيد إيناشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تؤيد جورجيا طلب أوكرانيا إدراج البند ٦٥، المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا"، في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وفي الختام، نكرر التأكيد على تأييدنا

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق - إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وليتوانيا والنرويج وبلدي، لاتفيا.

نؤكد مجددا اليوم دعمنا القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ولا تزال الحالة تتدهور ويجب أن تظل المسألة على رأس جدول الأعمال الدولي.

نحن لا نعترف ولن نعترف بالضم غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، والذي يشكل انتهاكا مستمرا وخطيرا للقانون الدولي.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للمساعي التي تبذل في إطار صيغة نورماندي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك عمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا وبعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عند نقطي التقنيتش الروسيين غوكوفو ودونيتسك، وكذلك فريق الاتصال الثلاثي. وسنواصل، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، بمن فيهم أعضاء منبر شبه جزيرة القرم الذي أنشئ مؤخرا، تنفيذ تدابير تهدف إلى تجنب أي اعتراف مباشر أو ضمني بالضم غير القانوني. وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى اتخاذ تدابير مماثلة.

ونؤيد أوكرانيا في طلبها بأن يظل البند المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا" مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وسنصوت مؤيدين لإدراجها وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لأشرح موقفنا بشأن إدراج البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا"، في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها المقبلة. ونود أن نكرر تأكيد موقفنا السابق بأن مناقشة مسائل متعددة الجوانب وذات طابع سياسي وخلافي للغاية، لن تكون ذات فائدة تذكر، إن وجدت، في تعزيز الجهود الرامية إلى

الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، نيكاراغوا، الفلبين، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جيبوتي، مصر، السلفادور، إريتريا، غامبيا، الهند، العراق، إسرائيل، كينيا، الكويت، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، منغوليا، ناورو، نيبال، عمان، باكستان، بالاو، باراغواي، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع ٤٥ عضوا عن التصويت، قررت الجمعية العامة إدراج البند ٦٥ المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا" في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين (المقرر ٥٨٢/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي للإدلاء ببيان.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا أود أن أشتت انتباه الجمعية العامة ونحن ننقل إلى البند الآخر من جدول

الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. إننا لا نعترف ولن نعترف بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول الذي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وينتهك المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثيقة هلسنكي الختامية، بما في ذلك مبادئ السلامة الإقليمية والمساواة بين الدول في السيادة وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحرمة الحدود المعترف بها دوليا. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا.

وهذه مسائل تؤثر تأثيرا مباشرا على صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. لذلك فإن الحفاظ على اهتمام الجمعية العامة الوثيق بهذه المسألة خلال دورتها السادسة والسبعين له أهمية حيوية. وفي هذا الصدد، ستصوت جورجيا مؤيدة لإدراج البند ٦٥ في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وتشجع الآخرين على القيام بالشيء ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في ضوء الاعتراض الذي أثير، تشرع الجمعية العامة الآن في إجراء تصويت مسجل على الاقتراح بإدراج البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا" في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بربادوس، بلجيكا، بوتسوانا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، جامايكا، اليابان، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والسبعين. وفيما يتعلق بهذا البند، تلقى الرئيس رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ من الممثلين الدائمين لأندورا وكولومبيا وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، صدرت بوصفها الوثيقة A/75/1009، وطلب فيها تأجيل النظر في هذا البند، وكذلك تقرير الأمين العام (A/75/798) ووحدة التفتيش المشتركة (A/75/960 و A/75/960/Add.1)، وإدراج البند في جدول الأعمال المؤقت للجمعية في دورتها السادسة والسبعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند، وكذلك في تقرير الأمين العام ووحدة التفتيش المشتركة، وإدراج البند في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨٤/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند في جدول أعمال دورتها الخامسة والسبعين. وأفهم أنه سيكون من المستصوب إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج البند ١٢٥ من جدول الأعمال في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨٥/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

الأعمال، لكنني طلبت الكلمة لأشكر الوفود الـ ١٢٢ التي لم ترغب في التصويت مؤيدين لاقتراح الوفد الأوكراني بإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة. ونحن ممتنون لهم جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩١ من جدول الأعمال

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إدراج هذا البند في جدول أعمال دورتها الخامسة والسبعين. وتلقى رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا البند رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١ من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة يطلب فيها إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية.

فهل لي، إذاً، أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج البند ٩١ في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨٣/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٩١ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تعدد اللغات.

رسالة من الممثلين الدائمين لأندورا وكولومبيا وكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (A/75/1009)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، إدراج هذا البند الفرعي في جدول أعمالها للدورة الخامسة والسبعين. وفيما يتعلق بهذا البند، تلقيت رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة يطلب فيها إرجاء النظر في هذا البند الفرعي إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء نظرها في البند الفرعي (ص) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨٦/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ص) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، إدراج هذا البند في جدول أعمالها للدورة الخامسة والسبعين. وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء نظرها في البند ١٦٠ من جدول الأعمال وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨٧/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٦٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.